

إستراتيجيات دمج الحركة الإسلامية وإحكام إغلاق نظام التمثيل

السياسي: الحالة الجزائرية

دحو جربال*

كانت المسألة التي جرّت الجزائر في التسعينات إلى دوامة عنف لم تشهد لها مثيلا منذ نهاية عهد الاستعمار هي الصراع بين إعادة ترميم شرعية الدولة من خلال صناديق الاقتراع، أو سحب الشرعية عنها من خلال تسييد انعدام الأمن.

وقد جرت محاولة أولى لإدارة تلك المسألة من خلال "الونام المدني" ومرسوم العفو الرئاسي الذي أصدره الأمين زروال في آخر التسعينات. ثم انتهج الرئيس بوتفليقة سياسة إدماج واستيعاب الحركات الإسلامية المعارضة في دوائر الحكم السياسي.

وتمّ، في ظل تعزيز الاقتصاد الريعي، تنظيم مسالك واحتكارات الاقتصاد غير المضبوط، الممسوك من الإسلاميين أساسا، والذي عوض عن مناحي القصور المتعددة في اقتصاد الدولة. وهكذا استولى المجال الاقتصادي غير المضبوط، بفضل الإثراء السريع الذي عرفه، على أجزاء من أجهزة الدولة ومن صيغ التمثيل البرلماني والسياسي، ورتّب لنفسه قنوات اتصال داخل الأحزاب السياسية ومجلس النواب ومؤسسة العدالة والجيش والشرطة والحرس الوطني. أي أنه اندمج في النظام معيدا تشكيل طرق عمله وشروط حضوره وتعامله مع الدولة والمجتمع.

"أسلمة" الدولة خلال العقدين الأخيرين في الجزائر لم تكن إذا سوى الشكل، أو الغطاء السياسي للتحالف بين اقتصاد الريع النفطي واقتصاد التبادل البضائعي المضارب.

* استاذ جامعي ومدير فصلية "نقد" الجزائر *ترجمة نوفل الصديقي
ترجمة نوفل الصديقي

الأسس الاجتماعية والاقتصادية لأزمة النظام السياسي

كان العمل المأجور يمثل في سبعينات القرن العشرين وفي بعض سنوات الثمانين مركز الثقل، ونمط الضبط الأساسي للعلاقة الاجتماعية في الجزائر. كانت الفترة تلك فترة استثمار ونمو اقتصادي، شهدت دمج قسم هام من السكان في الدائرة الإنتاجية.

خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين، وبشكل متنام في التسعينات، شهدت الجزائر تفككا لشبكاتها الصناعية وتراجعا للاستثمار وأزمة للعمل المأجور. فأخذت شرائح اجتماعية جديدة مكان سابقتها، وصار المقصيون من المنظومة الاقتصادية ومن النظام التعليمي ينتفضون في الشارع على القيم التي كانت إلى حينها تعبئ الأجيال السابقة لهم. لم يبق للعلاقات الاجتماعية العمالية من دور في هيكلية المجتمع ولم تعد الهوية العمالية محددا أساسيا للهوية عامة.

تسبب تفكك الشبكة الصناعية وتراجع دور الدولة وتضاؤل حجم العمل المأجور وتآكل القدرة الشرائية النقدية، في ارتفاع عدد الشغاليين ذوي مواطن العمل الهشة والفقراء الجدد والعاطلين والمقصيين. فأصبح عدد هؤلاء أهم من عدد العمال المدمجين. وصاروا قاعدة جماهيرية للتجمعات الحاشدة في الأحياء الطرفية والمناطق المهمشة من المدن، وقاعدة

انتخابية للحركات المعارضة للنظام الاجتماعي والسياسي في الوقت نفسه، كما لإيديولوجية الدولة الوطنية المحافظة. وأصبحت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بشكل عام ما يعبر سياسيا عن هذه الجماهير المتذبذبة، وحزبها الانتخابي.

تسبب تقلص حصة المداخل المأجورة بالنسبة للمداخل الأخرى في تأزم أشكال التنظيم والتمثيل التقليدية (النقابية والجمعوية) المسيطر عليها من طرف الدولة أو الحزب الواحد، فأصبحت محل استهداف الحركة الإسلامية الناشئة وتنظيماتها التي اخترقتها أو حلت محلها، وباتت فضاءات التنظيم الأساسية هي الجامع والشارع وملعب كرة القدم عوضا عن المصنع ودوائر العمل المنتج.

أصبحت الحركة الإسلامية خلال الثمانينات، ثم أكثر فأكثر خلال التسعينات، بمثابة الملاذ البديل لمن انسدت أمامه آفاق الارتقاء الاجتماعي أو الاندماج ضمن الجهاز السياسي الرسمي. وتزامن ذلك مع ابتداء المجموعات الإسلامية الأولى في مشروع غزو السلطة السياسية. وقد اختارت الحكومة تلك الفترة بالذات لتبني سياسات أكثر انفتاحا تجاه الحركات الجمعوية، فتنامي العدد الإجمالي للجمعيات من بضعة آلاف سنة 1989 إلى 36 ألفا سنة 1994، و57 ألفا حسب تقديرات اليوم.

حينذاك، كسبت المنظمات الخيرية الإسلامية الغلبة على الجمعيات ذات الطابع العلماني. إذ أنها كانت تستجيب لعدد من الحاجات المحلية على أرض

التعبير الإيديولوجي والثقافي والديني والرمزي محدداً أساسياً في الحقل الاجتماعي والسياسي، وكذلك أشكال التنظيم المنحدرة عنها. وصارت إشكالات الهوية والدين والإيديولوجية مطروحة في كل البلد بأقصى قوتها. ذلك أن أنماط التنظيم والتعبير التقليدية، كما الفاعلين الاجتماعيين الحاملين لها (النقابات العمالية والجمعيات الثقافية الأمازيغية بالخصوص)، عرفت أزمة عميقة أو تعرضت للتفكيك جراء قمع الدولة خلال أحداث تشرين/أكتوبر 1988.

يجب أن نتذكر أن أزمة الحزب الواحد التي ولدت التعددية الحزبية جاءت في وقت كان فيه المجتمع الجزائري بمجمله متأزماً، لا النظام السياسي وحده. فجرت حينها أحزاب المعارضة، بما فيها الأحزاب الإسلامية، الاحتجاجات نحو منطقتي الانقراض على السلطة، وكان هدف البعض الإمساك بالحكم والسيطرة على جهاز الدولة بينما كان هدف البعض الآخر السيطرة على المجتمع. لكن فشل هذه المحاولة المزوجة لإعادة تشكيل العلاقة بين المجتمع والدولة من ناحية وبين السلطة الدينية والمجتمع من ناحية أخرى كان مدخلاً لظهور أنماط جديدة للتفاوض الاجتماعي والمطالبة والاحتجاج. تتكون هذه الأنماط من صنفين يمكن أن نصفهما كالتالي :

1- السعي للاندماج في النظام الرسمي من خلال المشاركة في السياسة الرسمية والحكم.

الواقع، منها مدد المساعدة للفقراء والمحتاجين والمعوقين، وتنظيم دورات تكوينية مؤهلة للنساء، وحتى إمداد المعدومين بما يحتاجون من أدوية. فصارت هكذا تمثل الإجابة على الاحتياجات المحلية وعلى المطالب الاجتماعية للشرائح الفقيرة. من ناحية أخرى، كانت تلك الجمعيات مُحكمة التنظيم، سواء على الصعيد المحلي أو الوطني، وذات خبرة عالية في جمع الأموال اللازمة لنشاطها. وزيادة على ذلك، كانت تجد سندا مالياً أساسياً لها في القطاع التجاري غير المضبوط (أو غير المقنن) الذي عرف تضخماً هائلاً وقتها.

كان للجمعيات الإسلامية إياها علاقات جيدة مع الدوائر السياسية، وكانت قادرة على جذب عدد كبير من الشبان المتطوعين ومن الموظفين ذوي الخبرات العالية، يعملون طوعاً لحسابها مقابل رواتب ضئيلة. فكانت دون شك أكثر الجمعيات نشاطاً وفعالية في الجزائر، لكن الحكومة بقيت تنظر لها بارتياح وانعدام للثقة.

التداخل بين الديني والسياسي وعالم المضاربة والأعمال

مع نمو اقتصاد السوق وتوسع تأثير العقيدة النيوليبرالية، انتقلت أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي من دائرة الإنتاج إلى دائرة التبادل، البضائعي منه والرمزي (أنماط اللباس، أنماط الخطاب، الطقوس الدينية الخ). فصارت أشكال

طرف الدولة، واعتراف هذه الأخيرة بها. وتم في هذا السياق سنّ مجموعة من التدابير والقوانين سمحت بـ"تبييض" الأنشطة المحظورة، نذكر منها قوانين تحرير تجارة الاستيراد. فشهدنا حينها اجتياح أجهزة المراقبة التشريعية والقضائية والاقتصادية، وأجهزة المراقبة الجبائية على وجه الخصوص، من طرف أولئك الذين جمعوا ثرواتهم من خلال النشاط الاقتصادي غير المضبوط.

سياسة التسوية وإدماج الحركات الإسلامية المعتدلة

إعادة ترميم شرعية الدولة من خلال صناديق الاقتراع أو سحب الشرعية عنها من خلال تعميم انعدام الأمن، تلك كانت أطراف التناقض الذي جرّ الجزائر في التسعينات إلى دوامة عنف لم تشهد مثيل لها منذ نهاية عهد الاستعمار.

من منظور السلطة، جاءت انتخابات حزيران/يونيو 1997 التشريعية لإتمام مسار "النهوض الوطني" الذي ابتدأ بانقلاب 17 كانون الثاني / يناير 1992¹. وكان من المفترض أن تكون مشاركة كل الأحزاب السياسية ومجمل الجسم الانتخابي (باستثناء الجبهة الإسلامية للإنقاذ وبعض التكوينات الصغيرة الممتنعة عن الالتزام بقانون الأحزاب) في الاقتراع إقرارا بالخيار السياسي المنتهج. كان اللجوء إلى السلاح من طرف بعض المجموعات الإسلامية

2- الانخراط في الاحتجاج المعمّم المعبرّ عن نفسه خارج المجال السياسي والنقابي والديني، أي الانتفاضة الشعبية العفوية.

كانت الثمانينات والتسعينات، كما أوردنا سابقا، سنوات إضعاف العمل المأجور وتجاوزه كعلاقة اجتماعية أساسية، وذلك لمصلحة تعزيز اقتصاد البحث عن الربح (rent seeking). وهكذا تجاوزت دائرة التبادل مكانة الدائرة الإنتاجية. وضمن دائرة التبادل هذه، نظم الاقتصاد غير المضبوط نفسه وفق مسالك واحتكارات للتعويض عن قصور اقتصاد الدولة. وبفضل الإثراء السريع الذي عرفه، سيطر اقتصاد الربح على أجزاء من أجهزة الدولة ومن صيغ التمثيل البرلماني والسياسي، ورثب لنفسه قنوات اتصال داخل الأحزاب السياسية ومجلس النواب ومؤسسة العدالة والجيش والشرطة والحرس الوطني الخ... منتقلا من أطراف النظام إلى مركزه، مندمجا فيه، معيدا تشكيل طرق عمله وشروط حضوره وتعامله مع النظام والدولة والمجتمع. وقد أدى ذلك فعليا إلى تخلي اقتصاد الربح عن أجزاء كاملة من النشاط غير المقنن كانت تشغل جزءا من الفائض السكاني النسبي، وتخلي كذلك عن الفروع السياسية المتطرفة المنادية بالانقضاء على السلطة بقوة السلاح.

شهدنا إذن، منذ ما يقارب العشرين سنة، اندماج المنظومة الاقتصادية غير المضبوطة داخل النظام الاقتصادي المسيطر عليه إلى هذا الحد أو ذلك من

¹حيث، وخشية من نيل الجبهة الإسلامية للخلاص الأغلبية المطلقة، علقت العملية الانتخابية في دورتها الثانية بواسطة تدخل عسكري، مما قاد إلى استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد

ودفعها إلى الأمام. لذا فإن سياسة "الوثام المدني" كانت في الحقيقة المآل الفعلي الذي انتهت إليه المفاوضات مع الجيش الإسلامي للإنقاذ. فقد تم البدء بتطبيق عدد من الاتفاقات السرية معه تحت غطاء مرسوم قانوني يمنح عفوا تشريعي² لكل من لم يقترف جريمة دم. بل تم إحداث لجنة قضائية لتدارس حالات المتهمين ممن تطالهم شبهات كثيفة. أفضت هذه السياسة بقيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى نتائج لا يستهان بها فيما يتعلق بالجهة الإسلامية للإنقاذ. فقد انخرط عدد كبير من الإطارات السياسية السابقة لهذه الأخيرة (من منتخبين محليين وممثلين في مجالس الشعب الولايات ومسؤولين سياسيين) في أنشطة رسمية أو شبه رسمية، وقانونية إلى هذا الحد أو ذاك. نجد اليوم هؤلاء في أغلب الإدارات العمومية، وفي قطاع الخدمات (النقل الخاص مثلا) وفي التجارة بالجملة ونصف الجملة واسعة الازدهار. وتمكن الكثيرون منهم على غرار منخرطي حركة مجتمع السلم (حمس سابقا)، من تقنين وتبييض الأموال التي راكموها من خلال التجارة الموازية. أما قواعد الحركة التي ظلت موصومة بشبهة "التكسب غير الشرعي"، فكانت تترقب ظهور التمثيل السياسي الذي يسمح لها بالاندماج في المجتمع "المُدار رسميا" المنخرط بدوره في التحول نحو توسيع نطاق العلاقات البضائية وهيمنة النسق الليبرالي.

ليبدو حسب هذه الخطة كمجموعة من العمليات المعزولة، الشاذة عن الإرادة الشعبية المعبر عنها بحرية.

غير أنه تمّ إغفال مدى التمثيلية السياسية الحقيقية للجهة الإسلامية للإنقاذ ولجناحها العسكري، الجيش الإسلامي للإنقاذ. لذا كانت المهمة الأساسية المنوطة بالرئيس الأمين زروال والفريق المحيط به هي إيجاد مخرج تفاوضي للمأزق مع الجناح العسكري لحركة الإسلام السياسي. فتضمنت الاتفاقات السرية المعقودة مع هذا الأخير عدة ملفات. عنوان الملف العسكري منها كان يقدم على أنه "سلام الشجعان"، ويفترض أن يترتب عليه إدماج قسم من المسلحين الإسلاميين في الجيش النظامي. وكان يفترض بالملف القضائي أن يضمن وقف المتابعة حيال مرتكبي الجرائم وإطلاق سراح كل السجناء السياسيين. أما الملف السياسي، فهو بالإضافة إلى تحرير سجناء الحركة الإسلامية، يقضي بإعادة إدماج مناضلي الجهة الإسلامية للإنقاذ في اللعبة السياسية تحت غطاء تشكيل سياسي جديد.

ما تسبب بسقوط الرئيس زروال كان عجزه عن إقناع المكونات المتعددة لجهاز السلطة في الجزائر، ومنها الجيش بالخصوص، بحسم معضلة الخيار بين الحل السياسي والحل العسكري. وتعين على الرئيس "المنتخب" بعد الأمين زروال تطبيق الخيارات الإستراتيجية للماسكين الفعليين بزمام السلطة،

² وهو تدبير يخالف المنطق القضائي والقانون لدستوري

أدبيات حركة مجتمع السلم بهذا، إذ أنه يمكن قراءة مقال على موقعها الإلكتروني عنوانه " تقييما للمشاركة في الحكومة الجزائرية" يرد فيه أن "المشاركة تسببت بخفض نضالية بعض المسؤولين الذين باتوا يعتبرون أنفسهم جزءا من السلطة القائمة".

تمرد الشباب والمقصيين

بعدما تخلى عنها الجناح البضاعي والاندماجي للحركة الإسلامية، لم تجد شريحة الشباب أي طريق للدخول في مجال العمل المنتج ولا في مجال التبادل، الذي اكتمل انضوائه تحت سيطرة فئة احتكارية قليلة. فلم يبق للشباب من خيارات غير النشاطات ذات الأرباح الضئيلة، والبقاء في الفضاء الهامشي، أو الالتحاق كمتعاونين تابعين لكبار المحترفين. فتحوّلت الاحتجاجات الشبابية تنديدا شاملا بالنظام القائم، لا تستهدف الدولة فحسب بل كذلك احتكار قنوات الاندماج في منظومة إعادة توزيع الدخل الوطني، سواء كان احتكارا ذا خلفية دينية أو علمانية. إلا أن الشبان، رغم ما سلف ذكره، يفتقرون للوعي بالطابع الشامل لاحتجاجاتهم. فهم حاملون لمطالب اجتماعية واقتصادية وسياسية حقيقية، لكن أشكال التعبير عنها تبقى آنية وعرضية.

أما فيما يتعلق بالجماعات الإسلامية المسلحة وبالجماعة السلفية للدعوة والقتال فالسياسة المذكورة لم تعط ثمارا إيجابية. ذلك أن الأسس العقائدية والاجتماعية والسياسية لهذه الجماعات لا تسمح على ما يبدو بقبول التسويات التي قبلها غيرهم من مجموعات، مسلحة أو غير مسلحة.

أفضت سياسة الدمج والاستيعاب لحركات المعارضة الإسلامية هذه إلى ظهور أحزاب سياسية إسلامية توصف بالاعتدال داخل دوائر الحكم السياسي، مثل "حركة مجتمع السلم"³. فمذ سنة 2000 ونواب الحركة يصوتون كل سنة لصالح قانون الميزانية ولصالح كل القوانين اللاشعبية، ونرى وزراءها يطبقون القوانين إياها بتفان بالغ، في حين أن بعضهم يتصرف بمليارات الدولارات وبعضهم الآخر يتفاوض على دخول الجزائر كعضو في المنظمة العالمية للتجارة. لا شك كذلك في مسؤولية الحركة عن المنحى القمعي للنظام، وعن حملة القمع الدموي ضد تظاهرات "الربيع الأسود" في منطقة القبائل (2001-2002) أو ضد الاحتجاجات الاجتماعية والنقابية التي تهز الجزائر على الدوام.

أنشأ حصول عشرات مسؤولي حركة مجتمع السلم على حقائب وزارية، وعلى مقاعد برلمانية، أرسطوقراطية بين مناضليها، تنعم بامتيازات تحتفظ بها مقابل امتناعها عن توجيه أي نقد للنظام. تعترف

³حمس سابقا

ويمكن لشرائح واسعة من المجتمع، تمثل أكثر مكوناته نشاطا وجدة، ألا تجد لها مكانا في هيئات منتخبة، كالبليات والمجالس الجهوية. كما لا يمكن اختزال الحركات إليها في الهيكلية الهرمية للأحزاب أو لأي تكوين مركزي. ويمكن لهذه التظاهرات أن تكون حركات مرتبطة بمناسبة أو وضع راهن، فتصبح أحيانا حركات هامة على صعيد مجتمعي أو حتى حركات جماهيرية، لكنها نادرا ما تؤثر في طبيعة النظام القائم.

وتبين المعطيات الميدانية أن ترتيبات اتخذت بغاية إحكام إقبال النشاط الجمعي والجامعي وحتى نشاط بعض السلطات، مثل السلطة القضائية. تعلم الدولة (وكذا خدمها الجدد من إسلاميين معتدلين أو علمانيين) أن خطر تمرد يتوعددها، وأن ثورة الشباب تهدد أسسها، فهي تواجه تحدّي كقوة ضبط للنظام، وكدولة وطنية على السواء. لكنها متأكدة من صحة موقفها، ومطمئنة إلى قوتها التسلطية، وهي لذا تميل أكثر فأكثر للإجابة على حركات التمرد بالقمع. وهذا بالمقابل مؤشر على فشلها في إيجاد سبل سلمية تمكن جزءا هاما من المجتمع الجزائري من أن يجد مكانه في حاضر البلاد ومستقبلها.

لا يفوت الشباب الذين يصلون إلى سوق العمل أن الإسلاميين المندمجين في النظام قاموا بإخضاع الآليات الجبائية لما تقتضيه مصالحهم الخاصة. لذا فهم يهاجمون رموز الدولة لأنها بنظرهم تخدم مصالح خاصة. من ناحية أخرى، تجتمع مصالح عدة (أكانت مرتبطة بالدولة أو بالخواص) في الدفع لإفراغ الحركة الاحتجاجية من أي محتوى سياسي ولاختزالها في تعابير لاسياسية، وعنيفة.

استغلال التمرد وإحكام إقبال النظام التمثيلي

إن الأشكال الجديدة (الفاعلين الاجتماعيين الجدد والديناميات الاجتماعية النامية) التي تبرز في المجتمع الجزائري تندفع إلى العنف لأنها لا تجد القنوات الثقافية والإيديولوجية والسياسية والقانونية التي يتسنى لها من خلالها التعبير عن نفسها. فقد تم إضعاف هذه القنوات وسدّها بفعل قرارات احتكارية وسلطوية مستبدة.

وليست هذه الظاهرة خصوصية جزائرية، إذ يمكن مقارنتها بالحالة الهندية على سبيل المثال. وتكمن أوجه الشبه بين الحالتين في أن كليهما شهدتا خلال عقدي التسعينات والعشرية الأولى من الألفين استبدالاً تدريجياً للحركات الوطنية العلمانية القديمة بحركات جديدة أساسها الهوية والثقافة، فيحلّ تدريجياً الشكل الحركي محلّ الشكل الحزبي. والحركات لا تعبّر عن نفسها بالضرورة من خلال الانتخاب، وبالتالي من خلال التمثيل البرلماني،